اطماع اسرائيل الاقتصادية في الوطن العربي

ابراهيم احمد ابراهيم

تعتمد الاستراتيجية الاقتصادية لاسرائيل، في المنطقة، على المقولة الشهيرة التي رُدّدت في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ألا وهي «رؤوس الأموال العربية ـ الأيدي العاملة المصرية ـ العقلية اليهودية»، كأساس لمثلث اقتصادي، هو عبارة عن توزيع جديد للتخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية وبين اسرائيل[١]؛ وبالتالي يستبدل رأس المال العربي، بدلاً من استيراد رؤوس الأموال من خارج المنطقة، في تمويل مشروعات مشتركة بين الدول العربية واسرائيل، تقوم باستغلال الأيدي العاملة الرخيصة والمدرّبة، خاصة المصرية، وذلك باستخدام الخبرة التكنولوجية (اليهودية)، بمعنى تلك الموجودة في اسرائيل وخارجها.

ولتوضيح تفاصيل المستقبل الاقتصادي للشرق الاوسط ، في ضوء التصورات الصهيونية، لفترة ما بعد السلام، نجد ان المخطط الصهيوني يعتمد على عدد من المحاور الاقتصادية[٢]:

١ ـ الدعوة الى انشاء سوق مشتركة في الشرق الاوسط ، مع الغاء الحواجز الجمركية لتوسيع حجم السوق (أمام اسرائيل).

٢ ـ القيام بمشروعات مشتركة للقيام بتعمير الصحارى والاستخدام الفعّال لموارد المياه في المنطقة.

٣ ـ تحسين أساليب المواصلات والاتصال، من طريق بناء الطرق والسكك الحديد، وتحسين حالة الموانىء، وعمل الاتفاقيات المتبادلة بين دول المنطقة، لاستخدام طرق المواصلات والاتصال.

٤ ـ تطوير مصادر الطاقة بطريقة مشتركة، بواسطة تطوير وايجاد مصادر جديدة للطاقة النووية.

٥ ـ حل مشاكل تلوّث البيئة في المنطقة، بطريقة مشتركة، خاصة مع اطراد عملية التنمية في المنطقة، حيث يعتبر البحر المتوسط منطقة ملوّثة.

وسوف يظهر لنا، فيما بعد، ان اسرائيل ترغب في قيام علاقات اقتصادية تقوم على أساس نوع من العلاقات الطبيعية بينها وبين البلاد العربية، بحيث يشتمل على تقسيم للعمل، تقوم هي فيه بدور المحرك الاساسي ومصدر النمو في المنطقة. وتستهدف اسرائيل تحقيق امبريالية للتجارة، من طريق تصدير السلع الصناعية من اسرائيل الى الدول العربية، واستيراد المواد الاولية منها، مع التركيز على متطلبات الاقتصاد الاسرائيلي، واللازمة لاتساع نموّه، خاصة رأس المال والقوى العاملة والطاقة والمياه.